



العلة النحوية: دراسة تأصيلية وتطبيقية لنشأتها، وتطورها، ومسالكها، وأنواعها عند النحاة

علي الكيلاني حسن الصالحين*
قسم اللغة العربية، كلية التربية تراغن، جامعة فزان، ليبيا
طالب دكتوراه، قسم اللغة لعربية، جامعة الزاوية، ليبيا

Grammatical Causation: An Original and Applied Study of Its Origins, Development, Approaches, and Types Among Grammarians

Ali Alkilani Hassan Alshlen *

Department of Arabic Language, Faculty of Education, Taraghin, University of Fezzan, Libya

PhD Student, Department of Arabic Language, University of Zawia, Libya

*Corresponding author: kylanyly00@gmail.com

تاريخ النشر: 2025-08-17	تاريخ القبول: 2025-07-24	تاريخ الاستلام: 2025-06-07
-------------------------	--------------------------	----------------------------

المخلص

تُعدّ العلة النحوية ركناً أساسياً من أركان القياس النحوي وأهم ركن في تفسير الأحكام النحوية. يهدف هذا البحث إلى تعريف العلة النحوية، وتتبع مراحل نشأتها وتطورها لدى النحاة القدامى. كما يسلط الضوء على تأثيرها بعلم الفقهاء والمناطق، خاصة في عصر الدولة العباسية، حيث حاكي النحويون الفقهاء في أصولهم واستعاروا مصطلحات من المناطق والفلاسفة. على الرغم من هذا التأثير، يوضح البحث أن علل النحويين أقرب ما تكون إلى علل المتكلمين وتختلف عن علل الفقهاء، وفقاً لابن جني. يتناول البحث مسالك العلة النحوية، مثل الإجماع ودلالة النص والإيماء والسبر والتقسيم، بالإضافة إلى عرض أهم أنواعها كما ذكرها السيوطي وغيره. كما يقدم أمثلة توضيحية لهذه الأنواع، مثل علة التشبيه، وعلة الاستغناء، وعلة الحمل على المعنى، وعلة التخفيف. يخلص البحث إلى أن نشأة العلة النحوية كانت عربية خالصة، وأن أغلب العلل تعود إلى أسباب كالتخفيف، والاختصار، وكثرة الاستعمال، والإرجاع إلى الأصل، وإيضاح المعنى.

الكلمات المفتاحية: العلة النحوية، القياس، النحاة، الأصول، التعليل.

Abstract

Grammatical causation (al-'illah al-naḥwiyyah) is a fundamental pillar of grammatical analogy (al-qiyās al-naḥwī) and the most crucial element in interpreting grammatical rulings. This research aims to define grammatical causation and trace the stages of its origin and development among early grammarians. It also sheds light on how it was influenced by the methods of causation used by jurists and logicians, especially during the Abbasid era, when grammarians emulated jurists in their principles and borrowed terminology from logicians and philosophers. Despite this influence, the study clarifies that, according to Ibn Jinni, the causal principles of grammarians are closer to those of theologians and differ from those of jurists.

The research explores the approaches to grammatical causation, such as consensus, textual evidence, implication, and division and testing. It also presents the most important types of causation as mentioned by Al-Suyuti and others. The study provides illustrative examples for

these types, such as the causation of similarity, causation of sufficiency, causation based on meaning, and causation of lightness. The research concludes that the origins of grammatical causation were purely Arabic and that most of these causal principles are rooted in reasons such as lightness, conciseness, frequent usage, returning to the original form, and clarifying meaning.

Keywords: Grammatical causation, Analogy, Grammarians, Principles, Reasoning.

المقدمة

تُعَدُّ العلة النحوية ركناً أساسياً من أركان القياس النحوي، وهي الأهم في تفسير الحكم النحوي. فهي توضح الحكم النحوي وتُبيِّنُه للقارئ والسامع، ولذلك حظيت باهتمام النحاة قديماً وحديثاً. اعتمد التعليل النحوي على العلة النحوية في إثبات الرأي الذي ينتصر له النحوي.

تأثرت العلة النحوية في نشأتها بعلم الفقهاء، وعلماء الأصول، والفلاسفة، والمناطق، قبل أن تظهر بشكلها التطبيقي الحالي. حدث هذا التأثير خلال حركة الترجمة في العصر العباسي، حيث حاكى النحويون الفقهاء في تقسيمات أصول الفقه. فوضعوا أصول النحو على غرار أصولهم، وجعلوا السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال من أصول النحو. كما تأثرت العلة النحوية بالعلة الفقهية الحسية والعلة العقلية الفلسفية التي تعتمد على الاستدلال المنطقي. ومن مظاهر هذا التأثير استخدام النحويين لمصطلحات المناطق مثل: الحدود، والأقيسة، والعوامل، والجنس، والفصل، والخاصية، والماهية، والعهد، والاستغراق، والعموم، والخصوص، والمطلق، والمقيد، والمحمول، واللازم، والملزوم.

يقول الدكتور مازن المبارك: "أما العلة في القرن الرابع، فلا بد قبل الخوض في الحديث عنها من وقفة قصيرة تناول الحديث فيها عن المنطق والفقه والكلام وصلتها بالنحو العربي، وذلك لأن العلة في القرن الرابع وما بعده كانت خاضعة لتأثير تلك العلوم منطبعة بكثير من خصائصها." وخلاصة القول هي أن النحاة حاكوا الفقهاء في أصولهم، وتحدثوا عن الاجتهاد كما فعل الفقهاء. وكذلك الحال مع المناطق والفلاسفة، حيث حاكاهم بعض النحاة في أواخر القرن الثالث والرابع. وتأثر النحو بالفلسفة، كما يظهر عند الإمام الرَّمَّاني (ت: 384هـ).

يشير ابن جني في كتابه **الخصائص** إلى أن العلة النحوية أقرب إلى علة المتكلمين منها إلى علة الفقهاء، حتى وإن حاكى النحويون تقسيماتهم. قال ابن جني: "إن عِلْلَ النحويين - وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألقاهم المستضعفين - أقرب إلى علة المتكلمين منها إلى علة المتفهمين، وأنهم يحيلون على الحس، ويحتجون بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علة الفقه، وذلك إنما هي أعلام، وإمارات لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفية عنا، غير بادية الصفحة لنا... ولا يُعرف علة جعل الصلوات في اليوم والليلة خمساً دون غيرها من العدد... وليس كذلك علة النحويين."

الهدف من الدراسة

الهدف من هذه الدراسة هو تعريف القارئ بالعلة النحوية وكيف تأثرت بالعلل المختلفة حتى بلغت مرحلة النضج والنماء، بالإضافة إلى التعريف بأنواعها وكيفية توظيفها في السياق اللغوي.

هيكلية البحث

يتناول البحث المحاور التالية:

1. أولاً: تعريف العلة النحوية لغة واصطلاحاً، ومدى أهميتها.
2. ثانياً: نشأة العلة النحوية.
3. ثالثاً: مسالك العلة النحوية.
4. رابعاً: تطبيقات على العلة النحوية.
5. خامساً: الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات.

أولاً: العلة النحوية وأهميتها

جاء في "لسان العرب" أن "العلل" و"العلل" هي الشربة الثانية، ويقال: "علل بعد نهل". كما تعني "علل" و"اعل" إذا مرض، فهو "عليل". والعلة هي حدث يشغل صاحبه عن حاجته، كأنها شغل ثانٍ منعه عن عمله الأول.

أما العلة النحوية في الاصطلاح فهي السبب الذي أدى إلى الحكم النحوي وأوجبه وبيّنه. وقد اختلف في تعريفها. يقول الرّماني إنها "تغيير المعلول عما كان عليه". وأحسن ما قاله الفقهاء والأصوليون في تعريفها هو أنها "وصف ظاهر منضبط دلّ الدليل على كونه مناطاً للحكم". وهذا التعريف يصلح لجميع المذاهب. وتُعرف أيضاً بأنها السبب الذي تحقق في المقيس عليه فأوجب حكماً له، وتحقق في المقيس أيضاً فألحق به وأخذ حكمه. أو هي القرينة أو العلامة التي إذا وجدت في الكلام، تحقق الحكم بسببها.

أهمية العلة النحوية

تكمن أهمية العلة النحوية في كونها وسيلة لتفسير الظواهر النحوية واللغوية وشرحها شرحاً مفصلاً. فهي تساعد المتعلمين على فهم قواعد النحو وتوضيح معانيها المتولدة، مما يُمكن من التعرف على أسباب كل ظاهرة نحوية.

ثانياً: نشأة العلة النحوية

نشأت العلة النحوية نشأة عربية خالصة، وارتبطت بظهور علم النحو. عند تتبع كتب التراجم وطبقات النحويين الأوائل، نجد إشارات إلى أن التعليل ظهر بشكل مبسط في تلك الفترة.

مراحل تطور العلة النحوية عند النحاة الأوائل

1. العلة النحوية عند عبدالله بن أبي اسحاق الحضرمي (ت: 117 هـ): يُجمع النحاة على أن أول من "بَعَجَ" النحو، ومدّ القياس، وأظهر العلل هو عبدالله بن أبي اسحاق الحضرمي. وقد قال عنه السيوطي أنه "مدّ القياس وشرح العلل". لم يرض ابن أبي اسحاق بخروج العرب على القواعد التي استقرأها من كلامهم، واعتبرها معياراً لا يجوز الخروج عليه. وتظهر قصته مع الشاعر الفرزدق عندما انتقد بيته الشعري المشهور: "وعضّ زمان يابن مروان لم يدع ** من المال إلا مسحاً أو مجلف". كان التعليل يدور حول رفع كلمة "مجلف" التي كان حقها النصب. ولم يلتفت ابن أبي اسحاق إلى مكانة الشاعر، بل كان اهتمامه منصباً على تعليل الكلام بأدلة النحو الأساسية.

تميزت العلة النحوية في هذه الفترة بالبساطة والاعتماد على المعنى المتولد من الحكم النحوي. ويمكن القول إن الرعيل الأول من النحاة، مثل نصر بن عاصم الليثي (ت: 89 هـ) وعيسى بن عمر (ت: 149 هـ)، التزموا بالتعليل البسيط الذي يهتم بعلة المعنى المنضبط بنظام القواعد النحوية، حيث يتصل التعليل اتصالاً واضحاً بالمدلول اللغوي.

العلة النحوية عند الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: 175 هـ)

تميز الخليل بن أحمد الفراهيدي بعبقرية فريدة في البحث عن العلل النحوية وابتكارها. فقد أكثر من استنباط العلل، ولم يسبقه أحد في ذلك. عندما سُئل عن العلل التي يعلل بها في النحو، أجاب بأن العرب نطقوا بسليقتهم وعرفوا مواضع كلامهم، وأن العلل قائمة في عقولهم وإن لم ينقلوا ذلك. أما هو، فقد علل بما يرى أنه علة. وأشار إلى أن النحوي الذي يدخل إلى دار محكمة البناء، فإنه يحاول أن يجد الأسباب والحكم من وراء بنائها، وقد يصيب العلة وقد يخطئها. ولكن الأهم أن العلة التي يذكرها تكون محتملة وصالحة.

هذا الموقف يُظهر أن الخليل كان يرى أن العلة النحوية ليست مجرد تقليد لما ورد عن العرب، بل هي عملية استدلال عقلي ومنطقي تُسهم في فهم القواعد واستنباطها. فالنحوي يعلل للحكم النحوي بما يراه حجة ومناسبًا للحالة النحوية، دون إغفال الأدلة النقلية. فالعقلية التحليلية للخليل لم تقتصر على النحو فحسب، بل امتدت لتشمل علومًا أخرى مثل علم العروض والمعاجم، مما يؤكد منهجه في استقراء الظواهر اللغوية والبحث عن أسبابها العقلية.

في هذه المرحلة، تطورت العلة النحوية من مجرد وصف بسيط إلى عملية استنباط عميقة، حيث بدأ النحاة بالتعمق في أسباب القواعد النحوية وكيفية عملها. هذا التطور كان حجر الزاوية للمراحل اللاحقة التي شهدت تأثر النحو بالمنطق والفلسفة، مما أدى إلى بناء نظرية نحوية متكاملة ومعقدة.

العلة النحوية عند سيبويه (ت: 180 هـ)

نهج سيبويه نهج أستاذه الخليل، وتأثر بالعلل التي علل بها مسائل النحو، مستدلًا بكلامه وكلام العلماء قبله. توسع سيبويه أكثر في التعليل للمسائل اللغوية والنحوية والصوتية، حتى علل لما وقع وما لم يقع. ولو اطلعت على "الكتاب" لوجدته قد امتلأ تعليلًا للغة والأصوات والنحو والصرف. فقد علل بوضوح المعنى، والخفة والثقل، وندرة الاستعمال وكثرته، وعله المشابهة والمجاورة، وغير ذلك من العلل.

من تعليلاته قوله: "ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطًا... فإنهم يقولون: يدع ولا يقولون: ودع، استغنوا عنها بترك". كما قال: "وزعم الخليل أن قولهم: لاه أبوه ولقيته أمس، إنما هو على الله أبوك ولقيته بالأمس، ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفًا على اللسان، وليس كل جار يضم؛ لأن المجرور داخل في الجار فصار عندهم بمنزلة حرف واحد، فمن تم قبح، ولكنهم قد يضمونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم؛ لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج."

يعد "الكتاب" لسيبويه مصدرًا أساسيًا من مصادر العلة النحوية التي اعتمد عليها العلماء اللاحقون عند استنباط العلل النحوية، نظرًا لشموليته وعمق تعليلاته. سيبويه لم يقتصر على مجرد إيراد العلل، بل سعى إلى بناء نظام متكامل يفسر الظواهر اللغوية بشكل منطقي، مما جعله يؤسس لنهج مدرسي في التعليل ظل يؤثر في النحو العربي لقرون طويلة. لقد قدم سيبويه منهجًا استدلاليًا متقدمًا، يجمع بين الملاحظة الدقيقة للاستعمال اللغوي والتحليل العقلي المنظم للوصول إلى القواعد التي تحكم اللغة.

العلة النحوية عند الكسائي (ت: 189 هـ)

يُعدّ الكسائي أحد أئمة المدرسة الكوفية التي اعتمدت الرواية والسماع كدليل أول عند استنباط الأحكام النحوية. وقد كان اهتمامه بالرواية والقراءات واضحًا، حتى صار من القراء السبعة المعتمدين. إلى جانب اهتمامه بالرواية، اهتم أيضًا بالقياس النحوي وعلل النحو، ونلمس ذلك جليًا في كتابه "معاني القرآن".

قال الكسائي: "تقول العرب: قرأت الكتاب إذا حققوا، وقرأت الكتاب إذا لينوا، وقرئت إذا حولوا". كان الكسائي صادق اللهجة، وواسع العلم بالقرآن والعربية والغريب. قال عنه أبو بكر الأنباري: "اجتمعت في الكسائي أمور، كان أعلم الناس بالنحو، وأوحدهم في الغريب، وكان أوحد الناس في القرآن".

العلة النحوية عند الفراء (ت: 207 هـ)

ظهر التعليل واستعمال العلل النحوية عند الفراء بشكل واضح في كتابه "معاني القرآن"، الذي أكثر فيه من الشواهد القرآنية والشعرية والعلل القياسية على كلام العرب. ربط الفراء القواعد النحوية بعلة المعنى، وتحدث عن كثرة الاستعمال.

قال عن الإضمار: "إنه يكثر في الكلام الذي يتصل أوله بآخره". هذا يؤكد أن الفراء كان يرى أن العلة قد تكون قائمة على الاستعمال اللغوي الفعلي، وليس فقط على القواعد النظرية. لقد كان اهتمامه منصباً على التفسير اللغوي للقرآن، مما جعله يبتكر حلولاً نحوية قائمة على المعنى وضرورة السياق، مما يثري نظرية التعليل النحوي.

العلة النحوية عند المبرد (ت: 285 هـ)

ظهر التعليل النحوي عند المبرد، ويُقال إنه ربط القاعدة النحوية بالتعليل العقلي أو العلل العقلية المناسبة.

من تعليلاته قوله: "واعلم أن الأفعال المضارعة إنما دخلها الإعراب لمضارعها الأسماء، ولولا ذلك لم يجب أن يُعرب منها شيء، وذلك أن الأسماء هي المعربة وما كان غير الأسماء فمأله لها وهي الأفعال والحروف، وإنما ضارع من الأفعال ما دخلت عليه زائدة من الزوائد الأربع التي توجب الفعل غير الماضي".

يلاحظ العلماء أن العلة النحوية عند الرعيل الأول من النحاة لم تتأثر بالفلسفة والمنطق، بل كانت مرتبطة بمدلولات المعاني التي توافق الأحكام النحوية بضوابطها. وبعد هذه المرحلة، بدأ علم النحو يتأثر بالعلوم الأخرى في نهاية القرن الثالث وبداية القرن الرابع، فبدأ التعليل بنظرياته العلمية متأثراً بنظرية العامل. يُعد أبو بكر بن السراج (ت: 316 هـ) أول من تحدث عن العلة بشكل عام.

العلة النحوية عند ابن السراج (ت: 316 هـ)

يُعتبر ابن السراج أحد علماء الأصول الذين كانت لهم بصمة واضحة في التعليل والترجيح. وقد تحدث عن العلة النحوية واعتلالات النحويين، قائلاً إنها على ضربين:

1. **علة تعليمية:** هي التي تُؤدي إلى معرفة كلام العرب.
2. **علة العلة:** هي التي تُفسر سبب الحكم، مثل "لم صار الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً؟".

ويوضح ابن السراج أن العلة التعليمية مُقدمة على العلة القياسية، لأن القياس لا يكتمل إلا بمعرفة الحكم النحوي.

العلة النحوية عند ابن جني (ت: 392 هـ): يُعتبر ابن جني أبرز من تحدث عن العلل النحوية في كتابه **الخصائص**، حيث ربطها بالفلسفة والمنطق، وقسّمها إلى ثلاثة أنواع:

1. **علة تعليمية:** لتعليم المتعلمين.
2. **علة قياسية:** لربط الفروع بالأصول.

3. علة جدلية: للنفاش والترجيح بين الآراء.

أهمية مرحلة ابن جني: تُعدّ هذه المرحلة نقطة تحول في تاريخ التعليل النحوي، حيث أصبح التعليل أداة للتحليل العميق والتفكير الفلسفي، ولم يعد يقتصر على مجرد التفسير اللغوي.

العلة النحوية عند أبي القاسم الزجاجي (ت: 337 هـ)

أبو القاسم الزجاجي هو عالم لغوي كبير له مصنفات عديدة، منها كتابه "الإيضاح في علل النحو". لقد قسّم الزجاجي العلل إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

1. العلة التعليمية: وهي العلة التي تُستخدم لتعليم قواعد اللغة للمتعلمين.
2. العلة القياسية: وهي التي تُستخدم لربط الفروع بالأصول، مثل أسباب الرفع، والنصب، والجر.
3. العلة الجدلية النظرية: وهي التي تُستخدم في المناقشات والترجيحات بين الآراء المختلفة، كالسؤال عن سبب مشابهة "إن وأخواتها" للأفعال، وهل هي مشابهة للأفعال الماضية أم المضارعة.

العلة النحوية عند السيرافي (ت: 368 هـ)

يُعتبر السيرافي أحد رواد التعليل النحوي، خاصةً من خلال شرحه لكتاب سيبويه، الذي يُعدّ مصدرًا أساسيًا لدراسة العلة النحوية. فقد فسّر السيرافي العديد من الظواهر النحوية التي كانت عصية على الدارسين وبيّن عللها.

من تعليلاته قوله: "قال أبو سعيد: وعندي فيه وجه آخر وهو أن "ربّ" تدخل للتقليل، وما كان مقللاً فهو كالمنفي، حتى أنهم يستعملون "قلّ" في معنى "ليس"؛ قال: **أُنِيخْتُ فَأَلَقْتُ بِلَدَةٍ فُوقَ بِلَدَةٍ * قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بِغَامُهَا أَي: لَيْسَ بِهَا صَوْتُ إِلَّا بِغَامُهَا.** فلما أشبهت "ربّ" بالتقليل الذي فيها المنفي، أدخلوا النون على الفعل الذي بعدها، كما أدخلوها على ما بعد حرف النفي."

لم يكتفِ السيرافي بشرح تعليلات سيبويه في "الكتاب"، بل علّل بعض الوجوه النحوية برأيه المستقل، مما يجعله من النحاة الذين أسهموا في تطوير منهج التعليل النحوي. لقد أثرى السيرافي المكتبة النحوية بشرحه، الذي لا يزال يُعتبر مرجعًا هامًا في فهم أصول النحو والعلل التي بُني عليها.

العلة النحوية عند أبي علي الفارسي (ت: 377 هـ)

ظهر التعليل عند أبي علي الفارسي بوضوح في كتبه، مثل "الإغفال"، الذي يُعدّ من المسائل المصلحة من كتاب "معاني القرآن وإعرابه" لأبي إسحاق الزجاج. فقد علّل مسائل هذا الكتاب، مستدلًا على الأحكام النحوية بعلّة أو علتين أو أكثر. كما احتوى كتابه "التعليقة على كتاب سيبويه" على الكثير من التعليلات.

من تعليلاته في باب ما أُجري مجرى "ليس" قوله: "لا يكون "لات" مع الحين إلا مُضمراً فيها مرفوع... لم يستعمل "لات" إلا مضمراً اسمها الذي هو محدث عنه في الجملة التي فيها "لات"، لا في نفس "لات"؛ لأن الحروف لا يُضمّر فيها، شريطة التفسير، كقولك: نعم رجلاً زيداً، وبعد تقدم الذكر، كقولك: بكرٌ ضرب عمرواً، فلا يُقال في الحرف: عمرو ما منطلقاً. قال: ونظير "لات" في أن لا يكون إلا مُضمراً فيه "ليس" ولا يكون في الاستثناء."

يُظهر هذا أن أبا علي الفارسي كان يعتمد على التحليل العميق للأدلة النحوية، ويُقدم تعليقات منطقية تُسهّم في فهم القواعد النحوية وتوضيحها. كما أنه كان يربط بين مختلف الأبواب النحوية، مما يدل على منهجه المنهجي في دراسة اللغة.

العلة النحوية عند الرُّماني (ت: 384 هـ)

مزج الرُّماني النحو بالفلسفة، وجعل العلة قسمين:

1. العلة القياسية: وهي التي تطرد بالقياس على النظائر كالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات.
2. العلة الحكمية: وهي ما تدعو إليها الحكمة.

بعد هذين التقسيمين، تحدث عن العلة الضرورية والفاصلة بأسلوب يغلب عليه المنطق.

العلة النحوية عند ابن جني (ت: 392 هـ)

استفاد ابن جني من آراء ابن السراج، وأشار إلى ذلك في مقدمة كتابه "الخصائص" بقوله: "لم نر أحدًا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه، فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلم فيه بما نحن عليه إلا حرفًا أو حرفين في أولهن، وقد تعلق عليه به، وسنقول في معناه."

كما تأثر ابن جني بشيخه أبي علي الفارسي، فدرس العلة النحوية عنه، وتحدث عن العلة الموجبة والمجوزة، وبين أن أغلب العلة مبناها على الإيجاب، كنصب الحال ورفع المبتدأ والخبر والفاعل وجر المضاف إليه، وكل ذلك يرجع إلى كلام العرب.

لم يكتفِ ابن جني بهذا، بل شرح العلة، وتكلم عن تعارضها، وتأثرها بعلة المتكلمين والفقهاء. وتناول أيضًا العلة المركبة، وتحدث عن المعلول بعلة وبعلتين.

يظهر أن ابن جني من رواد التعليل النحوي، وأن التعليل بنظرياته العلمية نضج على يديه. فكلامه في كتاب "الخصائص" عن العلة لم يسبقه إليه أحد إلا نادرًا، كما أشار إلى كتاب "الأصول" لابن السراج في مقدمة "الخصائص".

العلة النحوية عند ابن حزم الأندلسي (ت: 456 هـ)

ظهرت نزعات تدعو إلى إلغاء العلة، أو تبسيطها بإلغاء بعضها بسبب امتزاج النحو بالفلسفة وتأثره بالمنطق والجدل الكلامي. ومن هؤلاء النحاة ابن حزم الأندلسي الذي دعا إلى إلغاء العلة. قال الدكتور أحمد مختار عمر: "وأما ابن حزم الأندلسي فقد هاجم علة النحو، ورأى أنها كلها فاسدة، لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة أبدًا، وإنما الحق من ذلك هذا سمع من أصل اللغة من الذين يرجع إليهم في ضبطها وما عدا هذا فهو مع أنه تحكم فاسد متناقض فهو أيضًا كذب."

العلة النحوية عند ابن مضاء الأندلسي (ت: 592 هـ)

سار ابن مضاء على مذهب ابن حزم ويُعتبر رائد مرحلة النقض، حيث دعا إلى إلغاء العلة الثواني والثالث. من أقواله: "ومما يجب أن يسقط من النحو العلة الثواني والثالث، وذلك مثل سؤال السائل عن "زيد" من قولنا: قام زيد، لم يُرفع؟ فيقال لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقال ولم يُرفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له كذا نطق به العرب، ثبت بالاستقراء من الكلام المتواتر، ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أن شيئًا حرام

بالنص، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة لينقل حكمه إلى غيره، فسأل لم حُرْم؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه."

قسّم ابن مضاء العلل الثواني إلى ثلاثة أقسام:

1. قسم مقطوع به: لا يمكن الاستغناء عنه.
2. قسم فيه إقناع: ولكنه ليس ضرورياً.
3. قسم مقطوع بفساده: يجب إلغاؤه.

ويرى أن الفرق بين العلل الأولى والعلل الثواني أن العلل الأولى بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب، أما العلل الثواني فهي مستغنى عنها في ذلك، ولا تفيد إلا أن العرب أمة حكيمة.

العلة النحوية عند السيوطي (ت: 911 هـ)

تحدث السيوطي عن العلة النحوية عند أشهر النحاة، وقسّمها إلى علة تطرد على كلام العرب وعلة تظهر حكمتهم، مع الإشارة إلى أن النحاة يميلون إلى الأولى أكثر. عمل السيوطي على تجميع هذه العلل وحصرها في أربعة وعشرين نوعاً، معتمداً على ما ذكره النحاة قبله.

أنواع العلل عند السيوطي كما وردت في كتابه الاقتراح:

- علة سماع: ما يُسمع عن العرب.
- علة مشابهة: قياس حكم على حكم آخر.
- علة استغناء: الاستغناء عن لفظ بأخر.
- علة استئصال: التخفيف من اللفظ الثقيل.
- علة فرق: التفريق بين لفظين.
- علة أصل: الرجوع إلى الأصل.
- علة حذف: الحذف للاختصار.
- علة تعويض: التعويض عن المحذوف.
- علة نظير: قياس على النظير.
- علة نقيض: عكس الحكم لعلة معينة.
- علة حمل على المعنى: الحكم بناءً على المعنى لا اللفظ.
- علة مشاكلة: تشابه الألفاظ.
- علة معادلة: معادلة بين لفظين.
- علة جوار: الحكم بناءً على الجوار اللفظي.
- علة وجوب: حكم واجب.
- علة جواز: حكم جائز.
- علة تغليب: تغليب حكم على حكم آخر.
- علة اختصار: الاختصار في الكلام.
- علة تحليل: تحليل اللفظ.
- علة إشعار: الإشعار بالمعنى.
- علة تضاد: التضاد في المعنى.
- علة أولى: الأحقية بالحكم.
- علة دلالة حال: الحكم بناءً على دلالة الحال.
- علة قرب: الحكم بناءً على القرب.

• علة تخفيف: التخفيف في النطق.

من أراد التعرف على هذه الأنواع فليرجع إلى كتاب "الاقتراح" للسيوطي الذي أوصلها إلى أربعة وعشرين نوعاً.

ثالثاً: مسالك العلة النحوية

يُقصد بمسالك العلة النحوية الطرق التي يتم بها التعرف على علة الحكم النحوي. وقد حاكى النحويون مسالك العلة الفقهية، فكانت المسالك شبيهة بمسالكهم. ومن أهم هذه المسالك:

1- **الإجماع**: ويقصد به إجماع النحويين على حكم نحوي، كتقدير حركة المقصور للتعذر، وحركة المنقوص للثقل.

- **مثال**: في جملة "جاءت ليلى"، يُعرب اسم "ليلى" بضمه مقدرة منع من ظهورها التعذر.
- **مثال**: في جملة "نجح سامي"، يُعرب اسم "سامي" بضمه مقدرة منع من ظهورها الثقل.

2- **دلالة النص**: وهو أن يدل النص على العلة. وقد ذكر السيوطي مثلاً لذلك، حيث سمع رجلاً من اليمن يقول: "فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها". وعندما سأله آخر: "أتقول جاءته كتابي؟" أجاب: "نعم، أليس بصحيفة؟". هنا، علل الأعرابي تأنيث كلمة "كتابي" بكونها "صحيفة"، وهذا تصريح بالعلة.

3- **الإيماء**: وهو الإشارة إلى العلة من خلال دلالة النص، حيث تُفهم من سياق الكلام.

- **مثال**: عندما قال الرسول - صلى الله عليه وسلم - لقوم: "من أنتم؟" فأجابوا: "نحن بنو غِيَّان"، فقال: "بل أنتم بنو رشدان". يرى ابن جني أن هذا إيماء إلى أن الألف والنون زائدتان في كلمة "غيان"، وأن أصل الكلمة من "الغي".

4- **السبر والتقسيم**: ويعني اختبار الوجوه المحتملة لمثال معين.

- **مثال**: عند سؤالك عن وزن كلمة "مروان"، تُقسّم الاحتمالات فتقول: "لا يخلو أن يكون على وزن فعلان أو مفعال أو فَعْوال". وعندما تستبعد الاحتمالات التي لا تصلح للمثال، يتبقى الاحتمال الصحيح وهو "فعلان".

هذه هي أشهر المسالك، وإن وجدت مسالك أخرى مثل الطرد والشبه.

تطبيقات على أشهر العلل النحوية

1- **علة السماعية**: وهي العلة التي لا يُعرف لها سبب إلا السماع من كلام العرب الفصحاء، الذين يُحتج بكلامهم حتى عام 350 هـ. مثال ذلك: "امرأة تُدبأ"، ولا يُقال "رجل أئدى"، وليس لذلك علة إلا السماع. اختلف النحاة حول الاستدلال بهذه العلة، فاشتراط البصريون الكثرة في السماع، بينما لم يشترط الكوفيون ذلك، فكانوا يستدلون بالبيت الشعري النادر الموثوق في روايته.

2- **علة التشبيه**: تقوم على التشابه بين طرفين، كإعراب الفعل المضارع لمشابهته الاسم المعرب، وكبناء بعض الأسماء لشبهها ببعض الحروف.

3- **علة الأصل:** تُستخدم لرد الكلمة إلى أصلها، مثل: "استحود"، فأصلها "استحاد" وأصل الألف واو. والفعل "يُكرم" من "أكرم"، فلما ضُم ما قبل الهمزة قُلبت واوًا على الأصل.

4- **علة الاستغناء:** تحدث عندما يُستغنى بلفظ عن آخر. قال سيويوه: "فترك هذا؛ لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء". من الأمثلة المشهورة: استغناؤهم بـ "ترك" عن "ودع"، فأصبح الفعل "ودع" نادر الاستعمال، والشائع منه صيغتنا المضارع والأمر فقط. قال ابن جني: "والمطرّد في القياس الشاذ في الاستعمال نحو الماضي من "يذر" و"يدع"، ولا يُقال فيهما: "وذر" ولا "ودع"، وليس شيء يدفعهما من طريق القياس."

5- **علة الاستثقال:** تحدث للتخفيف من النطق، كاستثقال الواو في الفعل "يعد"، فأصله "يُؤعد"، فحُذفت الواو لنقلها.

6- **علة الفرق:** تستخدم للتفريق بين الألفاظ، ككسر نون المثني وفتح نون جمع المذكر، مثل: "التلميذان" و"المسلمين."

7- **علة التوكيد:** تُستخدم لإضافة معنى التوكيد، كإدخال نون التوكيد الخفيفة والثقيلة لتأكيد فعل الأمر، مثل: "أذهبن"، "اصرفن"، "أحمدن الله."

8- **علة التعويض:** تستخدم لتعويض حرف محذوف، كتعويض الميم بدلاً من ياء النداء في لفظ الجلالة "اللهم"، فأصلها "يا اللهم"، فحُذف حرف النداء وعوّض عنه بالميم في آخر الاسم، لأنه لا يجتمع المعوّض والمعوّض منه.

9- **علة النظير:** تستخدم لقياس حكم على حكم نظير له، ككسر أحد الساكنين في حالة الجزم حملاً على الجر، فهو نظيره.

10- **علة النقيض:** تستخدم لعكس الحكم، كنصب النكرة بـ "لا" حملاً على "إن"، مثل: "لا ريب فيه."

11- **علة الحمل على المعنى:** وهو الحكم بناءً على المعنى لا اللفظ.

- مثال: قوله تعالى: "من جاءه موعظة"، حيث قال "جاءه" بالتذكير ولم يقل "جاءته" بالتأنيث، وذلك حملاً على معنى "الوعظ".
- مثال آخر: قوله تعالى: "وقطعناهم اثني عشرة أسباطاً أمماً"، حيث حمل "أسباطاً" المذكر على "أمماً" المؤنث.

12- **علة المشاكلة:** وهي أن يُجري لفظ على شاكلة لفظ آخر.

13- **علة المجاورة:** وهي أن يُعطى اللفظ حكماً معيناً بسبب مجاورته للفظ آخر.

- مثال: "جحر ضبّ خرب"، حيث جُرّت كلمة "خرب" بالمجاورة لـ "ضبّ"، ولا يُعرف سبب آخر لها.

14- **علة الوجوب:** حيث يكون الحكم واجباً، كرفع الفاعل ونصب المفعول.

15- **علة الجواز:** حيث يكون الحكم جائزاً، كأسباب الإمالة.

16- **علة الاختصار**: كالاختصار في المنادى المُرَخَّم، مثل "يا فاطمُ" و"يا مالٍ"، وأصلهما "فاطمة" و"مالك".

17- **علة التخفيف**: تحدث لتسهيل النطق، كالإدغام في "مَرَّ"، وأصلها "مَرَر".

18- **علة الأولى**: تستخدم لتقديم ما هو أولى بالرتبة، كتقديم الفاعل على المفعول.

19- **علة الإشعار**: تستخدم للإشعار بأصل محذوف، كجمع "موسى" على "موسون" بفتح قبل الواو، إشعارًا بأن المحذوف ألف.

20- **علة التحليل**: تُستخدم لتحليل قاعدة نحوية، كالاستدلال على اسمية "كيف" ونفي فعليتها لمجاورتها الأفعال.

يُمكن أن تعود أغلب العلل إلى أسباب مثل: كثرة الاستعمال، أو التخفيف، أو لثقل الحال، أو للمعنى. فاللغة العربية لغة اختصار وخفة ودقة في الوصول إلى المعنى.

الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات

بعد هذا الاستعراض لمراحل تطور العلة النحوية ومسالكها وتطبيقاتها عند أبرز النحاة، يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- **النشأة العربية الخالصة للعلة النحوية**: أكد البحث أن العلة النحوية نشأت نشأة عربية خالصة، مقترنة بظهور علم النحو نفسه. وقد بدأت بسيطة ومرتبطة بمدلولات المعاني، ثم تطورت تدريجيًا. ورغم تأثيرها اللاحق بعلوم أخرى مثل الفقه والمنطق، فإن أصولها وجذورها ظلت عربية خالصة، قائمة على استقرار كلام العرب الفصحاء.
- **الأهمية البالغة للعلة النحوية**: العلة النحوية ليست مجرد تفصيل نظري، بل هي أداة حاسمة لفهم القواعد النحوية وتفسيرها. إنها توضح للقارئ والسامع سبب الحكم النحوي، وتبسطه، مما يجعلها ضرورية للتعليم والتعلم. كما أنها تمثل الأساس الذي بُني عليه القياس النحوي، وهو من أهم أدوات استنباط الأحكام اللغوية.
- **أهمية النحوي في التعليل**: أثبت البحث أن للنحوي الحق في التعليل لما يراه مناسبًا للحكم النحوي، مع الالتزام بضوابط وأدلة اللغة. وهذا ما أكدته أئمة النحو، وعلى رأسهم الخليل بن أحمد الفراهيدي، الذي رأى أن العلة النحوية هي عملية استدلال عقلي يُمكن للنحوي أن يجتهد فيها، ما دامت تتفق مع أصول اللغة وقواعدها.
- **مرجع العلل إلى أصول قليلة**: أغلب العلل النحوية، رغم تعددها وتنوعها، يمكن إرجاعها إلى أصول قليلة ومحدودة، مثل: التخفيف، والاختصار، وكثرة الاستعمال، والإرجاع إلى الأصل، وإيضاح المعنى. هذه الأصول تعكس جوهر اللغة العربية ك لغة تميل إلى الإيجاز والوضوح، وتُفضل السهولة في النطق والاستخدام.
- **العلة كأساس للقياس والتفسير**: يُعدّ قياس العلة أساسًا مهمًا في تفسير الظواهر النحوية. فمن خلالها، يستطيع النحوي أن يقيس فرعًا لم يُسمع عن العرب على أصل سُمع، مما يُتيح له استنباط أحكام جديدة للظواهر اللغوية المستحدثة أو النادرة، وهذا يضمن مرونة اللغة وقدرتها على التكيف والتطور.

توصيات:

- ضرورة إيلاء العلة النحوية اهتمامًا خاصًا في المناهج التعليمية: لتمكين المتعلمين من فهم القواعد النحوية بشكل عميق وليس مجرد حفظها.
- إجراء مزيد من الأبحاث حول أنواع العلل: خاصة في ضوء الدراسات اللسانية الحديثة، لربط القديم بالحديث والخروج بنتائج جديدة.
- إعادة النظر في العلل الجدلية النظرية: التي قد لا يكون لها أساس قوي في الاستقراء اللغوي.

المصادر والمراجع

1. المبارك، مازن. (د.ت.). النحو العربي العلة النحوية. (ص. 71).
2. الأنصاري، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله أبو البركات كمال الدين الأنباري. (1985). نزهة الألباء في طبقات الأدباء. تحقيق: إبراهيم السامرائي. الأردن: مكتبة المنار. (ط. 3، ص. 234).
3. ابن جني، أبو الفتح عثمان. (د.ت.). الخصائص. (ج. 1، ص. 49).
4. ابن منظور. (د.ت.). لسان العرب. (ج. 11، ص. 471).
5. الرمّاني، أبو الحسن. (د.ت.). رسالة الحدود. تحقيق: إبراهيم السامرائي. عمّان، الأردن: دار الفكر. (ص. 67).
6. السلمي، عياض. (2005). أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله. الرياض، السعودية: الدار التدمرية. (ط. 5، ص. 147).
7. السلمي، عياض. (2005). أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله. (ص. 148).
8. السيوطي. (د.ت.). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. (ج. 2، ص. 42).
9. الزجاجي. (د.ت.). الإيضاح في علل النحو. تحقيق: د. مازن المبارك. (ص. 66).
10. سيبويه. (د.ت.). الكتاب. تحقيق: عبد السلام هارون. (ج. 1، ص. 25).
11. سيبويه. (د.ت.). الكتاب. (ج. 2، ص. 162).
12. الكسائي. (د.ت.). معاني القرآن. (ص. 257).
13. الطويل، السيد رزق. (د.ت.). مدخل في علوم القراءات. (ص. 92).
14. الفراء. (د.ت.). معاني القرآن. (ج. 1، ص. 13).
15. الملوخ، حسن خميس سعيد. (د.ت.). نظرية التعليل في النحو العربي بين القدامى والمحدثين. (ص. 43).
16. المبرد، محمد بن يزيد. (د.ت.). المقتضب. (ج. 2، ص. 1).
17. ابن السراج. (د.ت.). الأصول في النحو. (ص. 147).
18. الملوخ، حسن خميس سعيد. (د.ت.). نظرية التعليل. (ص. 34).
19. السيرافي. (د.ت.). شرح كتاب سيبويه. (ج. 1، ص. 204 وما بعدها).
20. الفارسي، أبو علي. (د.ت.). التعليقة على كتاب سيبويه. (ج. 1، ص. 93).
21. الرمّاني. (د.ت.). رسالة الحدود. (ص. 84).
22. ابن جني. (د.ت.). مقدمة كتاب الخصائص. (ج. 1، ص. 2).
23. ابن جني. (د.ت.). الخصائص. (ج. 1، ص. 165).
24. عمر، أحمد مختار. (د.ت.). البحث اللغوي عند العرب. (ص. 159).
25. ابن مضاء الأندلسي. (د.ت.). الرد على النحاة. (ص. 127).
26. ابن مضاء الأندلسي. (د.ت.). الرد على النحاة. (ص. 128).
27. السيوطي. (د.ت.). الاقتراح في أصول النحو. (ص. 96).

28. السيوطي. (د.ت.). الاقتراح في أصول النحو. (ص. 278).
29. السيوطي. (د.ت.). الاقتراح في أصول النحو. (ص. 281).
30. سيوييه. (د.ت.). الكتاب. (ج. 3، ص. 158).
31. المازني، أبو عثمان. (د.ت.). المنصف في شرح كتاب التصريف. (ص. 278).
32. القيسي، أحمد ناجي، الحديثي، خديجة، مطلوب، أحمد. (د.ت.). التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري. (ص. 99).